جامعة سوهاج
كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر وفنلندا دراسة مقارنة

Digital transformation and the requirements of the internationalization of higher education institutions in Egypt and Finland, a comparative study

بحث استكمال متطلبات درجة الماجيستير في التربية
تخصص التربية المقارنة والإدارة التعليمية

إعداد

أ.د/ محمد عوض البربري
استاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ بكلية التربية جامعة الزقازيق

د/ محمد الصغير منصور الفواخري
مدرس التربية المقارنه والإدارة التعليمية المتفرغ بكلية التربية جامعة الزقازيق

أ/ عرفة غنيم محمد إبراهيم الغمري
معلم لغة انجليزية بالازهر الشريف وباحث ماجستير قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية – كلية التربية – جامعة الزقازيق

تاريخ الاستلام: ٢٤ ابريل ٢٠٢٢ - تاريخ القبول: ٨ مايو ٢٠٢٢
DOI :10.21608/JYSE. 2022.

الملخص :

عنوان البحث المقدم لمجله شباب الباحثين بكليه التربية جامعة سوهاج

التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر وفنلندا دراسة مقارنة

Digital transformation and the requirements of the internationalization of higher education institutions in Egypt and Finland, a comparative study

ملخص البحث عربي

هدفت الدراسة إلي الوقوف والتعرف علي الإطار المفاهيمي لنشأه وتطور تدويل التعليم العالي وأسسه الفكرية والمبررات الداعية ألية ومتطلباته في عصر تحول الرقمي والتعرف علي بعض الجهود في مجال تدويل التعليم العالي ومؤسساته في كل من دولتي فنلندا و مصر ، وأستخدمت المنهج المقارن ، وخلصت الدراسة إلي طرح بعض المقترحات الإجرائية للأستفادة من خبرة دولة فنلندا في مجال تدويل التعليم العالي ومؤسساته لدفع عملية تدويل مؤسسات التعليم العالي المصري .

ملخص البحث إنجليزي

The study aimed to stand and get acquainted with the conceptual framework for the emergence and development of the internationalization of higher education, its intellectual foundations, the justifications calling for its mechanism and its requirements in the era of digital transformation, and to identify some efforts in the field of internationalization of higher education and its institutions in both the countries of Finland and Egypt, and used the comparative approach, and the study concluded that some Procedural proposals to benefit from the experience of Finland in the field of internationalization of higher education and its institutions to advance the process of internationalizing Egyptian higher education institutions.

الكلمات الإفتتاحية

تدويل التعليم العالي (Internationalization of higher education)

التحول الرقمي (Digital transformation)

مقدمة:

تعمل الأهمية المتزايدة للمعرفة والبحث والإبتكار ووجهات النظر المتطورة حول الخبرة على تغيير الدور الإجتماعي للجامعات في العالم الحديث. كما أن أحد المفاهيم الأكثر شيوعًا المستخدمة لمقاربة هذه التغييرات ، هو مجتمع المعرفة مع عدد من المفاهيم الأخرى مثل:(إقتصاد المعرفة، مجتمع المعلومات، مجتمع التعلم)، التي تهدف إلى إلقاء الضوء على طبيعة التغيير المجتمعي، كما أن الأدوار التي يلعبها التعليم العالي في ظل هذا التحول الرقمي سوف يكون له الأثر في كل مناحي الحياة علي المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية(١) .

لذا أصبح مجتمع المعرفة ضرورة ملحة لضرورة انخراط الجامعات بالعالم الداخلي، وانفتاحها علي العالم الخارجي من خلال شبكات الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وهو ما يعرف بالثورة الرقمية، والتي لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال في مؤسسات التعليم العالي بجميع أنحاء العالم والذي أنتج تغييرًا جذريًا في الحياة الإجتماعية والإنسانية، وذلك عن طريق غرس أفكار حديثة نحو التعلم الرقمي؛ ليصبح عاملًا مهمًا في تدعيم، وتبني ثقافة مجتمعية تؤمن بعملية التغيير، وتبني التعلم الرقمي، والتوسع فيه بشكل أكثر من خلال التكنولوجيا الرقمية لإثراء العملية التعليمية والتربوية، والمساهمة في استحداث نظم تعليمية تتماشي مع عصر الثورة الرقمية (٢).

وقد سعت الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي إلي التكيف مع الثورة الرقمية من خلال التغيير المستمر في السياسات والإستراتيجيات والأهداف والإدارة والمناهج والبرامج وطرق التدريس، وكذلك نظم التقويم، وأساليب الامتحانات للعمل علي إنتاج، وتصدير المعرفة، وليس إستهلاكها؛ باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والتحول الرقمي، والانخراط مع المجتمع الخارجي، والمشاركة الفعالة لبناء مجتمع المعرفة، وذلك بطرق تعتمد علي المحاكاة والنقد والتفكير الإبداعي وكذلك التعليم التفاعلي والمبرمج (٢)، ومن ثم لقد أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة للدخول في عصر المنافسة التعليمية الذكية والرقمية لمؤسسات التعليم العالي من خلال البنية التحتية وبرامج الدراسة والآليات والأنشطة وطرق التدريس والممارسات والسياسات ؛ لتتماشي وعصر الرقمنة الحديث، ومن ثم فتح آفاق العلم والتقنية العالمية الحديثة ومواكبة مستجدات سوق العمل المحلي والعالمي القائم علي الإبداع والإبتكار.

وقد ظهر في دولة فنلندا في عام ٢٠١٠ ما يسمي بالتدويل الإفتراضي ، حيث تبنت الحكومة الفنلندية سياسات للتعليم العالي والجامعي الفنلندي؛ لتفعيل دور الرقمنة ، وغرسها بداخل نظم التعليم المختلفة في مراحل التعليم المختلفة بدايةً من التعليم الأساسي وحتي ما بعد الجامعة ، وانتهجت فنلندا إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة لتدويل التعليم العالي ومؤسساته في العام ٢٠١٣ م.

وفي أوائل العام ٢٠١٧ إتجهت فنلندا لدمج البعد الدولي في كافة مستويات المناهج المختلفة بهدف تحقيق الفهم متعدد الثقافات والرؤي الدولية عن طريق المناهج المختلفة المقدمة للطلاب ؛ ولهذا عملت علي إعادة تصميم المناهج في كافة التخصصات، وكذلك دمج الطلاب الأجانب في التدريس، والتقييم؛ لقياس ما تم تطويره في المناهج التي تم تدويلها ، ومن ثم دعم أعضاء هيئة التدريس؛ لتطوير المناهج، وتفعيل دمج البعد الرقمي في أساليب التدريس للطلاب(٣).

كما سعت فنلندا جاهدة علي وضع إستراتيجية للتحول الرقمي داخل مؤسسات التعليم العالي الفنلندي، حيث عملت علي تدعيم شبكات التنمية الوطنية، والتعلم الرقمي من خلال التحقق من إدارة إستراتيجية التخطيط لشراكات إستراتيجية جيدة ، والعمل علي التطوير الفعلي للشبكات المحلية باستمرار ، وتحقيق العلامة التجارية في الرقمنة داخل قطاع التعليم العالي الفنلندي من خلال دعم الأنشطة الرقمية داخل مؤسسات التعليم العالي؛ لاستيعاب الآثار الناتجة عن هذا التحول الرقمي ، وتدعيم، وتحفيز المشاركة في المؤتمرات، ومجتمعات الخبراء من خلال تحديد آلية الحوافز؛ لتعزيز ، وتحسين رؤية المؤسسة، وتحديد الخطط للتحول الرقمي ، وقد زاد النشاط في المشاركة في المؤتمرات في التعليم الإلكتروني، والمؤتمرات المتعلقة بالرقمنة ؛ للإشتراك في الرابطة الأوروبية لجامعات التدريس عن بعد، حيث تمت الموافقة علي عضوية دولة فنلندا في إبريل ٢٠١٦ ، ثم تبنت كل جامعة من الجامعات الفنلندية استراتيجية داخل أروقتها الخاصة بها؛ للإستفادة أكثر من تطورات ومستجدات التعلم الرقمي ، فنحن نعيش في عصر الرقمنة ، والجامعات تحتاج إلى التفكير في نوع المؤسسة المستقبلية والتى تقوم على منظور الرقمنة(٤) .

وفي ظل التقدم التكنولوجي السريع ومستجدات هذا العصر قامت وزارة التعليم العالي المصرية باستحداث بعض الآليات المتعلقة بتدويل التعليم العالي ومؤسساته، حيث

أعلنت وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي عن إتاحة العديد من وسائل التواصل الجديدة مع الطلاب الوافدين؛ لتسهيل إجراءات التقديم للدراسة بالجامعات والمعاهد المصرية للعام الجامعي الجديد ٢٠٢٠/٢٠٢١، ويأتي ذلك في إطار مبادرة (ادرس في مصر)؛ لتقديم خدمات متميزة للطلاب الوافدين بصورة تليق بمكانة مصر بين دول العالم وتم معها إنشاء موقعًا إلكترونيًا؛ لمساعدة الوافدين للتسجيل، وإرسال البيانات والشهادات، وإرسال الملفات بواسطة البريد السريع؛ لحفظ أماكن الطلاب للدراسة خلال العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١ /٢٠٢٢(٥).

وقد تم تطوير نظم التقويم والإمتحانات، من خلال إعلان مركز القياس والتقويم بوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي ومؤسساته، عن دورة لإنشاء مراكز ووحدات للقياس والتقويم بالجامعات المصرية، بهدف التوسع فى نشر ثقافة التحول الرقمى فى مجال نظم القياس والتقويم ؛ لتحسين مخرجات العملية التعليمية، وتحقيق العدالة، والشفافية فى تقييم الطلاب، وتحقيق النسبة المعيارية الخاصة بتعميم وتطبيق بنوك الأسئلة، وتطوير، واستحداث نُظم وأساليب الإختبارات التحريرية والعملية والشفهية والتطبيقية لدي مؤسسات التعليم العالي المصرية (٦).

مشكلة الدراسة

وتفتقر الجامعات المصرية إلي العديد من المقومات الأساسية للعبور إلي التحول الرقمي والتكيف مع مستجداته، وذلك لوجود بعض المعوقات مثل نقص سبل تحقيق التعاون الدولي الفعال ، ونقص إستراتيجيات التكيف مع المتغيرات علي الساحة الدولية سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو علمية أو تكنولوجية وكذلك إرتفاع معدل الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي مما زاد من التكدس في مؤسسات التعليم العالي المصرية ، وقلة التوازن بين الكم والنوع مما انعكس سلبًا علي جودة المخرجات التعليمية ، وصعوبة تحقيق التكيف مع السوق المحلي والعالمي، وهذا ليس في مصر فقط بل في معظم الدول الفقيرة والنامية والتي لا تمتلك رؤي جادة لتحقيق تطورات ومستجدات التعلم الرقمي داخل مؤسساتها التعليمية لدي مؤسسات التعليم العالي والجامعات(٧).

وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلي أن الجامعات المصرية ليس لديها القدرة علي سد مطالب الحاجات التعليمية الكمية منها والنوعية؛ لتحويل البيئة التعليمية داخل أروقة الجامعات المصرية من جامعات تقليدية إلي جامعات متطورة ذكية تتبني الثورة الرقمية في

جميع سياساتها ، وأنشطتها المختلفة، وكذلك آلياتها وبرامجها؛ لتصبح قادرة علي المنافسة العالمية علي مستوي التعليم العالي فضلًا عن وجود فجوة رقمية ما بين الدول النامية ومن بينها مصر، وكذلك الدول المتقدمة رقميا [٨]، كما أشار آخرون إلى أن المعلومات عما تقدمه الجامعة للخدمات المؤسسية غير متوفرة ، و هناك نقص في التمويل والإنفاق علي البحث العلمي ، وقد عجزت الجامعة في تلبية احتياجات المجتمع ، وقلة فرص التوظيف الإلكتروني داخل أروقة الجامعات ، وكذلك عدم تطبيق الإدارة المعرفية داخل أسوار الجامعات المصرية [٩]، كما يوجد نقص في قدرة الجامعات المصرية لمواكبة هذا الإنفجار المعرفي والثورة الرقمية ، وكذلك نقص التوظيف الرقمي داخل أروقة الجامعات المصرية [١٠] ، وقد أشار(مصطفي محمود) إلي أن الجامعات المصرية تحتاج إلي التطوير، وبناء مجتمع المعرفة؛ لتقليل الفجوة ما بين جامعاتنا المصرية والجامعات الدولية المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا ورقميًا؛ لتتمكن من الدخول في صراع المنافسة المعرفية بهدف الوصول إلي مكانة مرموقة بين دول العالم المختلفة [١١].

ويتضح مما سبق عرضه أن التحول إلي التغيير الرقمى ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة؛ لتحقيق أهداف أخري مثل تفعيل التعاون الدولي من خلال الثورة الرقمية، وشبكة الإتصالات العالمية (الإنترنت)، والتعرف علي المستجدات علي الساحة الدولية في شتي المجالات سواء كانت علمية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية ، وكذلك تحقيق جودة مخرجات ونتائج التعلم والمتمثله في الطلاب وثقافتهم الفكرية والعلمية والإبداعية؛ لتحقيق التفاعل الفعال وتأهيلهم لسوق العمل المحلي والعالمي ، مما دعا لضرورة أن تتخلى الجامعات المصرية عن التقليدية، وتغيير سياساتها وإداراتها وممارساته وأنشطتها وآلياتها للقدرة علي التكيف مع مستجدات، وتطورات الثورة الرقمية والتكنولوجية حول العالم .

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الحالية إجابة عن السؤال الرئيس التالي :

كيف يسهم التحول الرقمي داخل الجامعات في تدويل التعليم العالي ومؤسساته.

وينبثق من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية وهي كالتالي:

١- ما متطلبات تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي ؟

٢- ما جهود دولة فنلندا في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي ؟

٣- ما جهود جمهورية مصر العربية في مجال تدويل التعليم العالي ومؤسساته ؟

٤- ما أوجه التشابه والإختلاف بين كل من فنلندا ومصرفي مجال تدويل التعليم العالي ؟

٥- ما المقترحات الإجرائية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تدويل التعليم العالي المصري في عصر التحول الرقمي ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلي : تطوير وتفعيل تدويل التعليم العالي ومؤسساته في عصر التحول الرقمي ، والذي يتضمن عددًا من الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف علي متطلبات تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي.

٢- التعرف علي جهود دولة فنلندا في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي.

٣- التعرف علي جهود جمهورية مصر العربية في مجال تدويل التعليم العالي ومؤسساته.

٤- التعرف علي أوجه التشابه والإختلاف بين كل من فنلندا ومصر.

٥- التعرف علي المقترحات الإجرائية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تدويل التعليم العالي المصري في عصر التحول الرقمي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلى :

تعد مرحلة التعليم الجامعي مرحلة هامة وحيوية، ومن أهم المراحل التي تشكل الوعي لدي الشعوب من خلال زرع القيم والمبادئ والفلسفة؛ للتعايش مع المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي وإعداد جيلًا من الطلاب مثقفًا يتماشي مع سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي .

وتنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية :-

١-أهمية التدويل لتفعيل جودة مؤسسات التعليم العالي، وكذلك مؤشرًا أساسيًا؛ لتحقيق إندماج الجامعات المصرية في اقتصاد المعرفة، ومواكبة مستجدات وتطورات العصر الرقمي ومتطلباته ، وتفعيل دور التحول الرقمي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والتعليم عن بعد .

٢- إثراء المكتبة التربوية عن طريق دراسة خبرة جديدة في مجال تدويل التعليم العالي، والتحول الرقمي ، وهي خبرة دولة فنلندا، والتعرف علي بعض الدروس؛ للإستفادة منها في مجال تدويل التعليم العالي .

٣- تقديم بعض المقترحات لصانعي القرار، وإفادة القائمين علي أمر التعليم العالي في مصر في إقرار بعض السياسات الإجرائية اللازمة؛ لتفعيل قدرة مؤسسات التعليم العالي المصري علي التدويل.

٤- أهمية التدويل في زرع القيم العالمية ، والتعاون المشترك ، والتربية الدولية، وحقوق الإنسان العالمي، وفكرة قبول الآخر دون النظر إلي العرق أو اللون أو الجنس أو الدين .

٥- العمل قدمًا نحو تطوير نظام تعليم عالي مصري متميزًا ورائدًا وعالميًا، ويتفق مع تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ لتفعيل دور الثورة الرقمية علي التعليم العالي ومؤسساته .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة الحالية المنهج المقارن بمدخل جورج بيريداي الذي يبدأ بمرحلة الوصف من خلال جمع المعلومات، ثم مرحلة التفسير أو مرحلة التحليل تليها مرحلة المقابلة، وتعني المواجهة أو المناظرة، ويتم في نهاية المرحلة التوصل إلي الفروض التي سيتم في ضوئها إجراء المقارنة كخطوة أخيرة (١٢).

حدود الدراسة

الحدود موضوعية .

١- اقتصرت الدراسة الحالية علي تناول التحول الرقمي، ومتطلبات تدويل التعليم العالي بكل من مصر وفنلندا.

الحدود جغرافية.

١- اقتصرت الدراسة الحالية علي تناول خبرة دولتي مصر وفنلندا في التحول الرقمي.

مصطلحات الدراسة

أولاً التحول الرقمي :

يعرف التحول الرقمي علي أنه إستخدام التكنولوجيا بهدف تعزيز عمليات التغيير، أو التحول الجذري في العمليات داخل المؤسسات(١٣) .

ويعرفه (مصطفي محمود) : بأنه جهود منظمة للإنتقال من نظام تقليدي إلي نظام رقمي يعتمد علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتفعيلها في شتي مجالات العمل الجامعي ، وكذلك تفعيل حزمة من المتطلبات مثل: تفعيل ووضع إستراتيجية للتحول الرقمي ، والعمل علي نشر ثقافة التحول الرقمي ، وتعزيز تصميم البرامج التعليمية الرقمية ، وتفعيل إدارة التحول الرقمي وتمويلها فضلاً عن المتطلبات البشرية ، والفنية ، والأمنية ، وكذلك التشريعية(١٤) .

وتتبني الدراسة الحالية هذا التعريف وهو: أن التحول الرقمي يعبر عن تسخير جميع مقومات الجامعة ، وإستغلالها الاستغلال الأمثل؛ للتحول والتغيير من النظم التقليدية إلي تبني وتفعيل النظام الرقمي داخل أروقة الجامعات عن طريق تفعيل مجموعة من المتطلبات كوضع وتبني استراتيجية للسير قدما نحو تحقيق التحول الرقمي ومستجداته وتطوراته ، وإنشاء إدارة خاصة بالتحول الرقمي ، وتخصيص التمويل اللازم لعملية التحول الرقمي داخل الجامعة ، وكذلك تدعيم نشر ثقافة التحول الرقمي ، وإصدار تشريعات تلزم كل مؤسسة تعليمية لتبني وتفعيل التحول الرقمي.

ثانياً تدويل التعليم العالي

يعرف تدويل التعليم العالي علي أنه عملية دمج الأبعاد الدولية، والثقافية في وظائف التعليم والأبحاث وخدمات التعليم العالي(١٥) .

وعرفتها دراسة (ناجي عبد الوهاب هلال ، علي عبد الرءوف نصار) بأنه إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن بين مؤسسات التعليم العالي المصري وبين غيرها من نظم التعليم العالي الدولية ، وذلك من خلال الكثير من الآليات والأنشطة التي تضمن حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي ، والبرامج التعليمية ، والمناهج والمقررات الدراسية ، وبرامج خدمة المجتمع(١٦).

وتتبني الدراسة الحالية تعريف تدويل التعليم العالي إجرائيا بأنه : تلك الجهود الواعية والمنظمة والمقصودة لإضفاء البعد الدولي علي مؤسسات التعليم العالي، والتي تتضمن السياسات والبرامج والآليات والعمليات، والأنشطة، والتي تنعكس بدورها علي الحراك الأكاديمي الطلابي ، وأعضاء هيئة التدريس ، والمقررات الدراسية ، والمناهج ، والبحث العلمي، وطرق التدريس، والتحول الرقمي وذلك من خلال التعاون والتبادل بين الجامعات العالمية ، وإنشاء فروع للجامعات في الخارج ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم عن بعد.

يتضح مما سبق أن التحول الرقمي يعد ضرورة حتمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي للمشاركة الفعالة علي الساحة الدولية، والتعرف علي المستجدات والتطورات والإبتكارات علي الساحة الدولية ، ويوجد ضرورة لتغيير السياسات والآليات والممارسات والبرامج والأنشطة الدراسية ، وتغيير العقيدة الفكرية نحو التحول الرقمي، وغرسها في فكر وعقول، وإيمان كل من ينتمون إلي الجامعة من طلاب وإداريين وأعضاء هيئة التدريس؛ لسهولة الانتقال الأمثل نحو تبني إستراتيجية التحول الرقمي، والأخذ بها كمتطلب ضروري في عصر العولمة والثورة الرقمية .

وتنعكس الثورة الرقمية والتحول إليها علي تدويل التعليم العالي ومؤسساته، لتفعيل التعاون المشترك والمتبادل بين الجامعات المختلفة من جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف النشر العلمي لإتاحة المعلومات داخليًا وخارجيًا وتوطيد المصداقية والشفافية من خلال عرض المعلومات علي الإنترنت ، وجذب الكثير من الطلاب الأجانب للإلتحاق بالجامعة، وتعريفها بالجامعة من خلال برامج التعريف لكل جامعة الموجودة علي المواقع الإلكترونية الخاصة بكل جامعة ، ومواقع التقديم الإلكتروني للالتحاق بالجامعة داخليا وخارجيا .

الدراسات السابقة

أولًا : الدراسات العربية :

١- تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الإتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي(١٧).

هدفت هذه الدراسة إلي الوقوف والتعرف علي الإطار المفاهيمي لنشأة وتطور تدويل التعليم الجامعي، وأسسه الفكرية والمبررات الداعية إليه، والوقوف علي الإتجاهات الحديثة في مجال تدويل التعليم الجامعي بالإضافة إلي واقع تدويل التعليم الجامعي بجامعة المنصورة ، ثم تقديم تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الإتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي العالي . واستخدمت المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لتفعيل عملية التدويل داخل جامعة المنصورة.

٢- تصور مقترح لتطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم (١٨).

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الإطار الفكري لتدويل التعليم العالي ومتطلباته بهدف تطوير التعليم العالي في ضوء متطلبات تدويل التعليم والتعرف علي واقع تدويل التعليم العالي ومؤسساته في مصر، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم العالي المصري .

ثانيا الدراسات الأجنبية:

١-التدويل الداخلي في مؤسسات التعليم العالي الفنلندية (١٩) .

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي طبيعة التدويل داخل دولة فنلندا ومؤسساتها الجامعية والتحديات التي تواجه دولة فنلندا في التدويل الداخلي ، كما تعد هذه الدراسة بمثابة دعوة للعمل من أجل حوار وطني لدمج الدولية في التدريس والفصول الدراسية وخطط الدراسة ، واستخدمت المنهج الوصفي ، واعتمدت هذه الدراسة علي جمع البيانات من خلال إستطلاع رأي عبر الإنترنت والمقابلات الشخصية في ثلاث مؤسسات للتعليم العالي، حيث أجريت (٢٨) مقابلة منظمة في تلك المؤسسات ، وخلصت الدراسة إلي أنه يجب تكثيف وتعزيز الجهود للتدويل داخل دولة فنلندا فضلاً عن صياغة الإفتراضات الحالية وتعزيزها علي سبيل المثال التدويل في اكتساب اللغة الإنجليزية مع وبين المجتمع الدولي .

١- سياسات وتصورات وخبرات تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية[٢٠] .

وهدفت الدراسة إلى التعرف علي السياسات التي تتبعها الجامعات الكورية لتدويل التعليم العالي ، وذلك لتحقيق متطلبات العولمة في القرن الحادي والعشرون، واستخدمت المنهج الوصفي مع الإستعانة باستبانة، وخلصت الدراسة إلي أن العولمة فرضت علي دولة كوريا الجنوبية حتمية التدويل لزيادة قدرتها التنافسية في سوق التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين .

خطوات الدراسة

تسير الدراسة الحالية وفقا للخطوات الآتية :

الخطوة الأولي: وفيها يتم تحديد الإطار الفكري؛ لتدويل التعليم العالي والتحول الرقمي ومتطلبات تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي .

الخطوة الثانية: وفيها يتم التعرف علي جهود دولة فنلندا في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي.

الخطوة الثالثة : التعرف علي جهود دولة مصر في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي.

الخطوة الرابعة: وفيها يتم التعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بين كل من فنلندا ومصر في مجال تدويل التعليم العالي .

الخطوة الخامسة: وفيها يتم التعرف علي المقترحات الإجرائية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تدويل التعليم العالي المصري في عصر التحول.

المحور الأول متطلبات تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي :

يُعد تقييم الثقافة التنظيمية السائدة والوقوف علي مقومات وجوانب القصور لكي نتمكن من فعالية تطبيق ثقافة التدويل ثم استراتيجياته من أهم متطلبات وأولويات عملية تدويل التعليم العالي ، كما يعد تفعيل وتحقيق التعاون الدولي ومهارات الإتصال واللغة الأجنبية والتفكير النقدي والإبداعي والمشاركة الفعالة والعمل بروح الفريق أو العمل الجماعي ، وتفعيل التعليم عن بعد ، والتعلم الافتراضي من أهم هذه المتطلبات فضلًا عن أن تدويل التعليم العالي يهدف إلي دمج البعد الدولي في كل وظائف التعليم العالي ، وتتصف مكونات وعناصر التدويل بالترابط والتشابك مع بعضها البعض وتكون علي عدة مستويات مثل المستوي

المؤسسي ، والمستوي القومي، وأخيرًا المستوي الدولي إذ يمكن تصنيف هذه المتطلبات كالتالي[٢١].

١- بيان الرسالة :أي هدف الجامعة لتوفير وتحقيق تعليم عال الجودة في جميع مستويات الدراسة.

٢- بيان الرؤية : تعمل الرؤية علي اكتشاف العالم وتوفير فرص جيدة أمام الطلاب للتعرف علي العالم من حولهم ، كما تعمل علي تدعيم وتعزيز تعليم وبحث علمي ذات جودة عالية ، وتحقيق وتعليم وتعلم متميز ، ومشاركة فعالة نحو المجتمع ، وتفعيل واستخدام أفضل طرق التدريس ، واستخدام تكنولوجيا حديثة ، ومشروعات بحثية ذات تعددية ثقافية .

٣- القيم الأساسية : تعد النزاهة والإحترام والأمانة العلمية والشفافية من أهم القيم الأساسية في تدويل التعليم العالي.

٤- الأهداف الذكية : ويجب أن تكون الأهداف محددة قابلة للقياس ، وقابلة للتحقيق ، ومطابقة للواقع حتي يمكن تنفيذها في وقت محدد .

٥- الخدمات : وتعد الخدمات هي الملامح الجامعية التي تقدمها لأبنائها الطلاب ، أو المجتمع ، أو أعضاء هيئه التدريس.

وذكر آخرون أن متطلبات تدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية كالاتي[٢٢] :

١- ضرورة إنشاء تخصصات دراسية جديدة ضمن اهتمامات الطلبة الأجانب لجذب المزيد منهم.

٢- تعزيز التعاون الدولي بين الدول المختلفة من خلال عقد بروتوكولات ومعاهدات علمية وبحثية وتوطيد الروابط والمنافع المتبادلة .

٣- العمل علي تسهيل الإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة الأجانب للإلتحاق بالجامعات المصرية.

٤- تعزيز وتدعيم تسويق الجامعات المصرية وأبحاثها العلمية في الدول المستهدفة من خلال تخصيص ميزانية للتمويل بهذا الشأن.

٥- تعزيز التوسع في التدريس باللغة الإنجليزية في بعض التخصصات والتي تقع في دائرة إهتمام الطلاب الأجانب .

٦- تعزيز برامج المنح والبعثات قصيرة المدي للطلاب المصريين أثناء دراستهم بالجامعة لفتح آفاق جديدة أمام الطلاب ودراستهم في إحدي الدول المتقدمة.

٧- تعزيز فرص المنح الدراسية المدعومة للطلاب الأجانب المتفوقين للإلتحاق بالجامعات المصرية

٨- تدعيم وتشجيع المتميزين من الطلاب الأجانب من قبل الحكومة المصرية .

٩- تعزيز وإعداد البنية التحتية الملائمة لبرامج التعلم الإلكتروني وكذلك تدعيم الجامعة الإفتراضية .

١٠- ضرورة الإستفادة من خبرات الدول المتقدمة في قضية تدويل التعليم العالي.

ويتضح مما سبق أن تطبيق وتفعيل ونشر ثقافة واستراتيجية ومكونات التدويل المنشود يتطلب تقييم للثقافة التنظيمية السائدة في ظل ثقافة التدويل المتوقعة ، وكذلك توفير مجموعة من المتطلبات لعملية تدويل التعليم العالي ومؤسساته ضرورية وحتمية مثل دمج التدويل في بيان الرؤية والرسالة ، وإيجاد قيم تدعم التدويل ، والتركيز علي تحديد الأهداف الذكية لتدويل التعليم العالي ونشرها داخل الجامعة ، وتفعيل التعاون الدولي في الخطط التعليمية والأنشطة ، وضرورة إتقان مهارات الاتصال واللغة الأجنبية والتفكير النقدي والإبداعي والمشاركة الفعالة والعمل الجماعي فضلاً عن استخدام المدخل العلمي لتدويل التعليم العالي والخدمات الطلابية المحلية والدولية التي تقدمها. الجامعة لكل العاملين فيها.

ويمكن لمؤسسات التعليم العالي المصري أن تتبني هذه المتطلبات وتنميتها داخل تلك المؤسسات والعمل علي إيجاد حلول واستراتيجية واضحة ومستقرة علي المدي القصير وعلي المدي البعيد لتحقيق هذه المتطلبات وتفعيلها لتحقيق تدويل مؤسسات التعليم العالي المصري وإدراجها علي الخريطة العالمية للمنافسة التعليمية وتحيق السمعة العالمية بهدف تحقيق مراكز عليا في المنافسات الدولية.

المحور الثاني جهود دولة فنلندا في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي:

تعددت جهود دولة فنلندا في تدويل التعليم العالي ومؤسساته وهي كالآتي:

١- الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي:

لقد تم تحديد العلوم في الجامعات الفنلندية والجامعات التطبيقية لتحقيق أهداف من حيث الكم بالنسبة للطالب (الخارج والوافد) لتبادل الطلاب الدوليين والتنقل ، ففي أوائل التسعينات ازداد عدد الطلاب قليلا لكن العدد ازداد بشكل ملحوظ مع تقديم دورات في اللغة الإنجليزية وتعزيز الخدمات ذات الصلة بالطلاب الوافدين حتي تجاوز أعداد الطلاب الفنلنديين ، حيث بلغ عدد إجمالي الطلاب الوافدين من مؤسسات التعليم العالي ١٠١٨٩ طالبا في العام ٢٠١٣ م، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٣٥ % مقارنة بالعام ٢٠٠٣ م إذ كان يقدر عدد الطلاب الوافدين ب ٧٥٥٥ ، بينما كان عدد الطلاب الوافدين ٩٧٣٧ بزيادة ٤٧% عام ٢٠٠٣م، وكلا الرقمين رقما قياسيا حيث ظلت هذه الأرقام ثابتة إلي حد ما، واتجهت جامعات العلوم التطبيقية مثلما فعلت الجامعات من حيث مجالات الدراسة مع الاختلاف في استيعاب الطلاب في مجالات مثل: الإقتصاد والأعمال ، والقانون والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ويوجد العديد من البرامج الثنائية لتبادل الطلاب مثل إيراسموس ويمثل ٥٣ % من جميع تنقلات الطلاب ، وهناك إتفاقيات أخري من البرامج لتبادل الطلاب " وتنقلهم فمنها مثل نورد بلس (Nordplus) [٢٣] .

ويتضح أن الوجهة الأولي للطلاب الفنلنديين للدراسة في الخارج هي أوروبا حيث يذهب إليها ٦٩٣٦ طالب أي ٦٥ %من الطلاب ،٧٩٥٧ طالب أوروبي يأتون إلي فنلندا (الوافدين) أي مجموع ٨٠ %من الوافدين، و ازدادت شعبية آسيا كوجهة وكبلد مصدر بشكل كبير حيث تضاعف عدد الطلاب الوافدين من آسيا أكثر من ثلاث مرات في عشر سنوات وتضاعف عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج أكثر من الضعف، كما أن هناك دولًا بعينها في تبادل الطلاب وهي ألمانيا واسبانيا وبريطانيا والسويد وفرنسا ، بينما الطلاب الفنلنديين الراغبين في الدراسة بالخارج يفضلون السفر إلي ألمانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا وروسيا ، وقامت بعض مؤسسات التعليم العالي الفنلندية بجعل المشاركة إلزامية لتعزيز التبادل الدولي للطلاب فضلا عن أن نسبة تبادل الطلاب والدراسة في الخارج تزداد بشكل ملحوظ ، واستخدمت مؤسسات التعليم العالي الفنلندية طرقا جديدة ، لتسجيل الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه)،

وأعطت فترة طويلة إلي حد ما للتسجيل لهذه الدرجات منذ إنشاء برامج الماجستير والدكتوراه التي تدرس باللغة الإنجليزية بالكامل في الجامعات والجامعات التطبيقية [٢٤].

٢- تحقيق التعاون الدولي من خلال عقد إتفاقيات والشراكات والتبادلات مع الهيئات العالمية[٢٥]:

ويعتمد التعليم الدولي في فنلندا علي تكوين مجتمع إنساني يتصف بالاهتمام العالمي في إطار حاجة الإنسان للتعاون والتفاهم الدولي، وذلك من خلال التعليم الدولي إذ أنه يعد بمثابة الوسيلة الأساسية لتغذية الفكر النقدي لمواجهة تحديات العولمة ، وتأصيل أهمية التعاون علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي لإيجاد الحلول المشتركة والتنمية المستدامة والاحترام المتبادل بين الأجيال والشعوب ، وهذا يعد بمثابة وسيلة هامة لنقل القيم والمبادئ والمعلومات والمهارات بين الثقافات المختلفة ، فضلاً عن توقيع فنلندا إتفاقيات تعاون رسمية للتعليم الدولي مع جميع بلدان الشمال الأوروبي وألمانيا وبريطانيا وإيرلندا وهولندا والنمسا والصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسات التعليم العالي [٢٦].

وتعد أكاديمية فنلندا هي الممول الوحيد الأكثر أهمية للتبادلات الشخصية الدولية، وغالبية هذه التبادلات في مجالات الطب والهندسة والعلوم الطبيعية. كقاعدة عامة، و تراوحت الحصة السنوية بين ١ إلى ٦ أشخاص أو من ٢ إلى ٢٠ شهرًا. حيث تدعم الأكاديمية في المقام الأول تبادل الباحثين والزيارات ، والتغييرات السابقة في الأدبيات والمعلومات في كل عام ، ويوفر برنامج الأكاديمية فرصًا لنحو ١٠٠ فنلندي للدراسة في الخارج وحوالي ٦٠ أجنبيًا للقدوم إلى فنلندا.

وهناك مجموعة خاصة من مؤسسات التعليم العالي الجديرة بالذكر في هذا السياق هي تلك التابعة لمدينة فاسا الساحلية التي تتعاون بدعم من وزارة التعليم مع جامعة أومي السويدية على الجانب الآخر من خليج بوثنيا. ويدرس الكثير من الطلاب الفنلنديين في جامعات أجنبية كل عام من خلال سفر طلاب اللغة إلى الخارج للدراسة والإقامة في بلد يتحدثون فيه اللغة التي يدرسون بها [٢٦] .

كما أن هناك العديد من صور التعاون الدولي بين فنلندا ومؤسسات التعليم العالي فيها وغيرها من الدول الأخرى، والذي ظهر جليا في تعزيز التعاون الأكاديمي الصناعي للبحث، وبرامج الدراسة المحددة في الأدب بين ألمانيا وفرنسا لتعليم وتدريب الطلاب الفنلنديين في

ألمانيا وفرنسا مما يتيح نهج جديد للتعاون الأكاديمي الصناعي بين تلك الدول في إطار مشروع سد الفجوات في المهارات في الصناعة الزرقاء من خلال تعزيز الكفاءة الراديكالية في الهندسة والتدريب المهني .

(' RADICAL – Filling Skills Gaps in Blue Industry by Radical Competence Boost in Engineering VET) بتمويل مشترك من قبل برنامج إيراسموس Erasmus التابع للاتحاد الأوروبي(٢٧).

٣- التدريس لمقررات اللغة الإنجليزية والدرجات المشتركة:

حيث جمعت وزارة التعليم والثقافة بيانات من مؤسسات التعليم العالي الفنلندية للدورات التدريبية المقدمة باللغة الإنجليزية والإعتمادات المكتسبة في الدورات التي تدرس باللغة الإنجليزية ومؤسسات التعليم العالي بها للطلاب الدوليين وتبين أن هناك إرتفاعاً بشكل ملحوظ وبسرعة كبيرة إعتماداً علي تزايد أعداد الطلاب الوافدين والطلاب الدوليين، و يوجد تقديرا قليلاً إلي حد ما للدرجات المشتركة علي المستوي الوطني الفنلندي ، فضلاً عن أن مؤسسات التعليم العالي الفنلندية كانت حذرة إلي حد ما بشان الحصول علي الدرجات المزدوجة أو المشتركة(٢٨).

٤-إنشاء المعاهد الأكاديمية الفنلندية بالخارج (٢٩):

يوجد في فنلندا أربعة معاهد أكاديمية تقع في الخارج. هم المعهد الفنلندي في أثينا ، والمعهد الفنلندي في روما ، والمعهد الفنلندي في الشرق الأوسط ، والمعهد الفنلندي في اليابان وتدار جميع هذه المعاهد من قبل مؤسسة أو صندوق مستقل غير ربحي. كما تدعم وزارة التعليم والثقافة أنشطة المعاهد والمؤسسة بتحويلات عامة. وتتيح المعاهد الأكاديمية للباحثين الفنلنديين وطلاب الدراسات العليا العمل في البلدان التي توجد بها هذه المعاهد وتساعد في تحسين المعرفة بالتاريخ ومجالات الثقافة المختلفة(٢٩).

٥- تدويل البحث العلمي الفنلندي ومجالاته(٣٠):

يتكون نظام التعليم العالي الفنلندي من جامعات وجامعات العلوم التطبيقية يعمل ما مجموعه (١٣) جامعة و(٢٢) جامعة للعلوم التطبيقية في الفرع الإداري لوزارة التعليم والثقافة ، ويوجد بعض الهيئات التعليمية البحثية تحت تفويض وزارة التعليم العالي وسياسة العلوم بالوزارة مثل أكاديمية فنلندا ، والأرشيف الوطني لفنلندا ، ومعهد اللغات الفنلندية ،

ومكتبة المستودع الوطني ، وتركز الجامعات على البحث العلمي والتعليم المبني عليه. ومن ناحية أخرى ، تقدم جامعات العلوم التطبيقية تعليمًا عمليًا يستجيب لإحتياجات الحياة العملية، و ينصب التركيز الرئيسي للبحث والتطوير والإبتكار في جامعات العلوم التطبيقية على البحث والتطوير التطبيقي. فضلاً عن تدعيم الوكالات العلمية ومعاهد البحوث الشروط المسبقة لأنشطة البحث لجامعات العلوم التطبيقية، كما يعمل أيضا ما مجموعه (٢٢) جامعة للعلوم التطبيقية كشركات عامة محدودة في الفرع الإداري لوزارة التربية والتعليم والثقافة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك جامعتان أخريان للعلوم التطبيقية في فنلندا

ومن مؤشرات تدويل البحث العلمي في فنلندا حيث يتم التركيز علي الجوانب الأربعة التالية(٣١).

١- إتاحة النشر العلمي من خلال نشر الأبحاث دوليا وتشجيع باحثيها للنشر في المجلات العلمية الدولية ذات السمعة والمعدلات العالية ، وتدعيم سياسة الأبحاث المشتركة ، وتوفير الإعتمادات المالية المطلوبة.

٢- تمويل البحوث وذلك عن طريق توفير المبالغ المالية المطلوبة للبحث العلمي ليصل معدل الإنفاق علي البحث العلمي من إجمالي الدخل القومي في فنلندا إلي ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠٤.

٣- تعزيز الشبكات العلمية والتبادل العلمي : حيث توفر الحكومة الفنلندية المبالغ المالية للجامعات لتعزيز التعاون الدولي في البحوث .

٣- تنقل الباحثين بحيث تعمل الجامعات الفنلندية علي الترحيب بالباحثين من جميع دول العالم علي الدراسة بجامعاتها وتمنحهم العديد من المزايا .

٦- التدويل الداخلي وتدويل المناهج بالتعليم العالي الفنلندي ومؤسساته:

يُعرف التدويل الداخلي علي أنه أي نشاط أو جهود ذي صبغة دولية أو أنه التكامل الهادف للأبعاد الدولية ومتعددة الثقافات في المناهج الدراسية ، أو من خلال قبول الطلاب والباحثين وهيئات التدريس من دول أخري والاستفادة من وجودهم داخل الحرم الجامعي ، لذا هناك حاجة ماسة لتوفير خدمات التعليم العالي عبر الحدود بين مختلف الدول ودعم الحكومات القومية من أجل استكمال معدلات إتاحتها للتعليم العالي وتوفير البرامج والمقررات الدراسية اللازمة لدعم التعليم العالي، ومن هنا بدأ تأسيس نظام تدويل التعليم العالي بين دول

العالم، أي أن التدويل في الوطن ، أو علي المستوي المحلي داخل الدولة نفسها، وهذا يعني تحقيق التكامل الهادف بين الدولي، و أبعاد متعددة الثقافات في المناهج الدراسية الرسمية وغير الرسمية لجميع الطلاب داخل التعلم المحلي والبيئات المحلية ، كما أن لديها الكثير من القواسم المشتركة مع تدويل المنهج؛ ليؤكد علي تدويل نتائج التعلم لجميع الطلاب ، وليس فقط أولئك الذين يدرسون في الخارج.

وهذا يدل علي أن هناك اهتماماً متزايدًا بالتدويل داخل الوطن علي مستوي السياسة الوطنية الفنلندية من قبل وزارة التربية والتعليم والثقافة الفنلندية والعمل علي تدعيم سياسة الثقافة لتعزيز تدويل التعليم العالي من خلال إتاحة المؤسسات والبحوث لجميع الطلاب، وإعطائهم الفرصة لتطوير كفاءاتهم بين الثقافات، ويتعين علي الطلاب المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي الفنلندية القدرة علي الانخراط في البيئات الدولية متعددة الثقافات، وفهم التنوع والتحديات العالمية ومبادئ المجتمع المستدام ، وقد كلفت وزارة التربية والتعليم والثقافة الفنلندية المعهد العالي ومعاهد البحوث الفنلندية في ربيع ٢٠١٩م بالتحقيق في حالة التدويل في فنلندا من خلال تحديد الأهداف المعلنة مثل تطوير الكفاءات الدولية أو بين الثقافات لهؤلاء الذين لا يشاركون في التنقل الدولي ، ودور الطلاب الأجانب وأعضاء هيئة التدريس في التدويل في الممارسات الوطنية المحلية ، واكتشاف التحديات التي تواجه التدويل داخل فنلندا(٣٢).

المحور الثالث: جهود دولة جمهورية مصر العربية في مجال تدويل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي

١-الإبتعاث الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المصريين والحراك الدولي للطلاب الوافدين:

شرعت مصر في إرسال البعثات العلمية للدول الأوروبية منذ أوائل القرن التاسع عشر بشكل رسمي حكومي وتحت رعاية الدولة المصرية ، لذا تعد مصر من أوائل دول العالم التي شرعت في تطبيق أحد مكونات أبعاد تدويل مؤسسات التعليم العالي ، فمنذ القرن التاسع عشر بدأ الأخذ بنظام الإيفاد للبعثات الخارجية في عهد محمد علي حيث أراد الانفتاح علي أوروبا ، لذا أعطي أهمية كبيرة لإيفاد البحوث العلمية إلي الدول المتقدمة للإطلاع علي أحدث التطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية ونقلها والإستفادة بها في الدولة المصرية حيث أدرك محمد علي أن مفتاح بناء دولة قوية متطورة هو العلم والعلوم والثقافة والتعليم

فقرر أن ينال ويستفيد من تجارب الدول الأوروبية والنيل مما حققه الآخرون في شتي المجالات، لذا اهتم بإرسال البعثات إلي أوروبا لإعداد جيلا من الأساتذة والعلماء والمثقفين والأطباء والمهندسين لكي يقوموا ببناء نهضة قوية وشاملة في جميع أرجاء القطر المصري حيث قامت هذه البعثات بترجمة الكثير من العلوم والفنون والأدب من اللغات الأجنبية إلي اللغة العربية [٣٣].

وبالنسبة للجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة حلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٠:٢٠١٥ والممولة من الموازنة العامة للدولة أن البعثات للخارج تشمل بعثات خارجية كاملة وبعثات إشراف مشترك وبعثات قصيرة الأجل في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٥ بلغ ٢١٣ مبعوثا منهم ٨٩ للبعثات الخارجية ،٩٦ للإشراف المشترك ، و٩ بعثات قصيرة الأجل ، و١٩ مهمة علمية بعد الدكتوراه ، وأشار التقرير إلي تحسن واضح في تطور أعداد المبعوثين للخارج خلال تلك الفترة ، حيث بلغ في عام ٢٠١١ / ٥٨٤ مبعوثا ، وفي عام ٢٠١٣ وصل العدد إلي ٦٣٠ مبعوثا ، وفي عام ٢٠١٤ وصل العدد إلي ٦٣٦ مبعوثا ، في حين قفز الي٩٥٧ في عام ٢٠١٥[٣٤] .

وتستقبل مصر حوالي ٣٥الف طالبا للدراسة داخل مصر لدي مؤسسات التعليم العالي ، الحكومي والخاص والأزهر والمعاهد العليا ، كما تصدر حوالي ١٠الاف طالبا للدراسة بالخارج وذلك في عام ٢٠٠٩ بحسب إحصائيات اليونسكو ، وتعد أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي الوجهة الأكبر للدارسين بالخارج ، كما تستحوذ جامعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية علي نسبة كبيرة من هؤلاء الدارسين المصريين بالخارج[٣٥].

٢- الشراكات الجامعية والتبادلات العلمية مع الهيئات الدولية والتعاون الدولي:

تبذل مؤسسات التعليم العالي في مصر لعقد إتفاقيات وشراكات متبادلة بين مؤسسات التعليم العالي الدولية والهيئات الدولية المختلفة مثل الشراكة مع هيئة فولبرايت بموجب بروتوكول تعاون بين الحكومتين المصرية والأمريكية كمؤسسة تعليمية تستهدف تعزيز التقدم التعليمي وزيادة التفاهم الثقافي من خلال تبادل الأفكار والخبرات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، والشراكة مع الهيئة الألمانية للتبادل العلمي بموجب الشراكة العلمية والبحثية بين مصر وألمانيا في مجالات التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار[٣٦].

كما يوجد هناك اتفاقيات مع جامعات دولية من النمسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة واليابان، إلى جانب وجود شراكة في بعض الإتفاقيات لمنح شهادات مزدوجة للخريج وهناك ٢٠٠ برنامج في أربع جامعات جديدة "الجلالة والملك سلمان والمنصورة الجديد ة والعلمين"، ويتم العمل على أن كل برنامج من هذه البرامج يكون له توأمة مع إحدى الجامعات المرموقة في الخارج [٣٧].

فضلا عن تقدم التعاون المصري الإفريقي، أشار التقرير إلى تقديم ١.٩٠٠ منحة لأبناء القارة الإفريقية بتكلفة حوالى ١٧ مليون دولار سنوياً وعلى سبيل المثال قد بلغ عدد المنح المقدمة لدول القارة الإفريقية للدراسة بقطاع العلوم الطبية خلال الفترة الزمنية الممتدة من (٢٠١٤-٢٠٢٠) ١.٦٣٢ منحة، ويوجد بمصر ١.١٠٠ طالب إفريقي يدرسون بمنح جارٍ زيادتها إلى جانب أن المراكز البحثية تسخر كافة إمكانياتها للتواصل مع الباحثين الأفارقة لتنظيم المشروعات البحثية المشتركة خاصة فى مجالات الصحة والطاقة والزراعة والمياه[٣٨].

وبلغ إجمالي المنح المقدمة سنويا للدول الإفريقية عدد ٦٤٤ منحة للمرحلة الجامعية الأولى منها ٤٠٩ مخصصة لدول حوض النيل وعدد ١٦٧ للدراسات العليا منها ١٣١ منحة مخصصة لدول حوض النيل، وبلغت نسب التنفيذ فى العام الجامعي الحالي ٥٩% للمرحلة الجامعية، ٧٨% لمرحلة الدراسات العليا بالإضافة إلى ٤٠ منحة لدراسة اللغة العربية، وتقديم ٥٠ منحة لشباب الباحثين الأفارقة، بتكلفة إجمالية ١٢.٥ مليون جنيه، تأكيدًا لدور مصر الريادي فى دعم إفريقيا وتنمية قدراتها المتعلقة بقطاعي الشباب والبحث العلمي، وقيام كليات الطب المصرية بتنظيم قوافل طبية لإفريقيا تم خلالها فحص ١٠٠٠ حالة وإجراء أكثر من ٦٠٠ عملية جراحية فى مختلف بلدان إفريقيا، وقيام وزارة التعليم العالي من خلال أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بتقدم جوائز سنوية للشباب المبدعين والباحثين الأفارقة لدعم عملية البحث العلمي والابتكار، ونظمت الوزارة هذا العام ما يقرب من ٣٠ مؤتمر علمي فى التخصصات المختلفة والتي استضافت فيه العديد من الدول الإفريقية والعلماء والباحثين الأفارقة مما يساهم فى نشر المعرفة وتبادل الخبرات[٣٩].

٣- تدويل البحث العلمي ومجالاته:

أصبح تدويل التعليم العالي والبحث العلمي جزءا مهما من مجالات التجارة العالمية في خدمات التعليم العالي لتلبية رغبات الطلاب للإعتراف بالمؤهلات والإعتماد الجامعي وضمان الجودة وحماية المستهلك للحصول علي الإعتراف الدولي للمؤهلات الوطنية في الخارج للعمل أو الدراسة في أي مكان في العالم ، كما لم يعد الاهتمام بالبحث العلمي مطلبا علميا فحسب بل اصبح مطلبا إجتماعياً وقوميا ودوليا لأنه محور الإرتكاز الذي تدور حوله الكثير من جوانب النهوض والتقدم الحضاري والإجتماعي ، ولا يزال البحث العلمي محصورًا علي الجهد الفردي كالأبحاث العلمية في جامعاتنا المصرية ، وتدويل البحث العلمي قد يسهم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية كما أن الاهتمام بالبحث العلمي أصبح من أهم مقومات ودعامات بناء الدولة العصرية ، لذا فقد برزت العديد من الدول الصغيرة لتحتل مكانا علي الخريطة العالمية لتصبح دولا صناعيا يشار إليها بالبنان مثل دول النمور الأسيوية وغيرها من دول العالم(٤٠).

وتكمن أهمية البحث العلمي في ضرورة مشاركة الجامعات للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في فعاليات الإعتماد الدولي ، وتنشيط اقتصاد الدول ، وإرساء ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحركة الأكاديمية ، وتدعيم وتعزيز صناعة وتصدير التعليم ، وتنمية وبناء قدرات الدول من الموارد البشرية ، والتوسع في الشبكات الرقمية ، وتكوين إتحادات إقليمية ودولية لزيادة التواصل بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود(٤١).

٤-التدريس لمقررات اللغة الإنجليزية بمؤسسات التعليم العالي المصري.

يُعد تعلم اللغات الأجنبية بعدا مهما من أبعاد تدويل مؤسسات التعليم العالي من خلال اكتساب الخريج للغة وظيفية ثانية وثالثة ، ويشير الواقع أن اكتساب كفاءات في اللغة الثانية في مؤسسات التعليم العالي المصرية محدودة علي الرغم من تقديم بعض البرامج باللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية في بعض الجامعات إلا أن غالبية تلك البرامج الأكاديمية التي تدرس باللغات الأجنبية لا تشكل جزءا من المناهج(٤٢).

٥- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج:

تعمل مصر جاهدة للخروج من حيز الجامعات المصرية في الداخل إلي الإنفتاح علي العالم الخارجي بإنشاء جامعات وكليات تقع خارج الحدود المصرية وتكون بمثابة نشر الثقافة العربية والإسلامية خارج مصر ، وتعد تلك الفروع للجامعات المصرية في الخارج إنعكاس للتعليم العالي وجودته فهي تقع خارج مصر ولكن رئاستها من داخل مصر ، ويوجد خمس فروع للجامعات المصرية في الخارج ألا وهي : جامعة الأزهر ، فرع نيلاي ، وتأسست في عام ٢٠١٤ ، ومقرها نيلاي بدولة ماليزيا ، وتضم كليات أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية ، كما يوجد في ماليزيا أيضا فرعا آخر لجامعة الأزهر فرع ريمباو ومقرها ريمباو وتأسست في عام ٢٠١٣ ، وتضم كليات أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية[٤٣].

ويوجد أيضا فرعا لجامعة الإسكندرية في مدينة أنجامينا بدولة تشاد ، وتأسست في عام ٢٠١٤ ، وتضم كلية الزراعة والصيدلة والطب البيطري ، فضلا عن تواجد فرع جامعة الإسكندرية في مدينة تونج ، في جنوب السودان ، وتضم كليات التربية ، والزراعة ، والتمريض ، والطب البيطري)، كما يوجد فرعا لجامعة القاهرة في الخرطوم، وتأسست في عام ١٩٥٥، وتضم كليات الآداب والعلوم والتجارة والحقوق[٤٤].

٦-تدويل المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي المصري :

يعد تدويل المناهج ضرورة حتمية للتوسع والتعمق في المعرفة والإتجاهات اللازمة لخريجي التعليم العالي للعمل بكفاءة وفعالية في بيئة دولية ومتعددة الثقافات ، ولاتزال هناك العديد من التحديات التي تواجه المبادرات الداعمة لتدويل البرامج والمناهج الدراسية لدي مؤسسات التعليم الجامعي في مصر إذ أن هذه المناهج لا تتسم بالمرونة التي تسمح بإضافة البعد الدولي للمناهج الدراسية وعلي الرغم من ذلك يوجد أمثلة جيدة لتدويل المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي المصرية الحكومية والخاصة فلقد أظهرت الجامعات الخاصة نتائج عديدة لنهج التدويل من خلال البرامج الأكاديمية لتطوير الكفاءات الدولية لطلاب .

كما أن هناك بعض الأمثلة في مصر في الجامعات الحكومية في جامعة المنصورة ما سمي ببرنامج المنصورة مانشستر Mansoura . Manchester . Programme في مجال الطب مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ طبقا للإتفاقية الموقعة مع جامعة

مانشستر بقرار وزير التعليم العالي رقم ٢٢٩٣بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٨ ، ويعد البرنامج الوحيد علي المستوي الدولي الذي تقوم جامعة خارج إنجلترا بتدريس مناهجه الدراسية تحت الإشراف والتدريب الإنجليزي والتدريس والتقويم المصري ، كما أنه يعد من افضل برامج التعليم الطبي علي المستويين المحلي والدولي حيث أنه قد اكتسب سمعة واسعة داخل مصر وخارجها وقد التحق بدراسته اكثر من ١٠٠٠ (الف) طالب اجنبي من ماليزيا والسعودية والكويت والبحرين وسوريا وفلسطين والجزائر والمملكة المتحدة وارتفع عدد الطلاب المصريين بشكل ملحوظ إلي اكثر من ١٥٠ طالب مسجلين في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ [٤٥]

كما أكدت جامعة الإسكندرية اهتمامها بدعم التعاون الدولي وإنشاء الدرجات العلمية المشتركة والمزدوجة مع كبري الجامعات العالمية وخاصة الماليزية حيث عقدت ١٦ اتفاقية مع جامعاتها مثل مذكرة تفاهم مع جامعة إنسانية لمتابعة استكمال الدراسة لاستقبال طلاب الطب الماليزيين وبموجب هذ الاتفاق يدرس الطلاب ٣ سنوات بماليزيا ،٣ سنوات بجامعة الإسكندرية ويقوم بالتدريس أساتذة من جامعة الإسكندرية وبنفس مناهج طب الإسكندرية ويمنح الطلاب شهادة مشتركة من الجامعتين[٤٦].

أما جهود الجامعات الخاصة فكثيرة مثل جامعة الأهرام الكندية والتي تطور مناهجها بالتعاون مع رابطة الجامعات الكندية بالإضافة إلي أكبر أربع جامعات في كندا ، كما أنها تمنح طلابها بكلية الصيدلة شهادة تخرج تؤهلهم للالتحاق بالدراسات العليا دوليا ، وتتمتع كلية إدارة الأعمال باتفاقية مع واحدة من أكبر عشر جامعات في الإدارة بكندا وتمنح درجتي البكالوريوس والماجيستير في إدارة الأعمال[٤٧].

كما عقدت جامعة ٦ أكتوبر عدد من الإتفاقيات مع جامعات أوروبيين وأسيويين وكندية وأمريكية لتطوير المناهج ومنح الدرجات المشتركة وفقا للمعايير الدولية[٤٩].

المحور الرابع أوجه التشابه والإختلاف بين كل من فنلندا ومصر في مجال تدويل التعليم في عصر التحول الرقمي .

في إطار هذه الخطوة سوف تقوم الدراسة الحالية بتحديد أوجه التشابه والإختلاف بين كل من مصر وفنلندا في مجال تدويل التعليم العالي وهي كالتالي :

أولًا : الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي:

١- أوجه التشابه:

تتشابه كل من فنلندا ومصر في أن الوجهة الأولي للحراك الدولي للطلاب للدراسة في الخارج هي دول أوروبا، وذلك قد يرجع لما تمتاز به تلك الدول الأوروبية من التطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية الحديثة، كما تتشابه كل من فنلندا ومصر في حصول الطلاب أثناء الحراك الدولي على دورات في اللغة الإنجليزية سواء الحراك الخارجي أو الطلاب الوافدين إلى البلاد، كما يتشابهان في وفود الكثير من طلاب الدول الأخرى وهذا قد يرجع للعامل الجغرافي والذي يتمثل فيما تمتاز به كل منهما من موقع جغرافي متميز، والعلاقات الجيدة مع دول الجوار.

٢- أوجه الاختلاف:

تختلف فنلندا عن مصر في العدد الكبير للطلاب المبعوثين للحصول على الدراسات العليا المتمثلة في درجة الماجستير والدكتوراه، إذا ما قورنت بعدد المبعوثين المصريين، كما تختلف فنلندا عن مصر في اهتمام وتركيز فنلندا في مجالات معينة من الدراسة مثل مجالات: الهندسة ، والصيدلة، والطب البيطري والمسرح، وعلم النفس، والرياضة، والقانون، وتختلف مصر عن فنلندا في نوع التعليم والدراسة التي يتلقاها الطلاب الوافدين إلى مصر، حيث تُعد جامعة الأزهر هي القبلة الأولي للطلاب الوافدين إلي مصر، فلقد بلغ نصيب جامعة الأزهر من هؤلاء الطلاب بنسبة تقدر بحوالي ٣٣% ، والجامعات الحكومية بنسبة ٢٦ %، والجامعات الخاصة بنسبة ١٩% والمعاهد العليا تستحوذ علي النسبة الباقية وتبلغ ٢٢%.

إن أوجه التشابه والاختلاف في تبني مفهوم الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي في كل من فنلندا ومصر تجعلنا ندرك أن دولة فنلندا لا تملك فقط فكرة التغيير، بل إنها تملك أيضًا إرادة التغيير، والتي من شأنها تحقيق التغيير المطلوب الذي يصل بمنظومة تدويل التعليم العالي إلي المستوي المطلوب، وكذلك تجويد المخرجات التعليمية والارتقاء بها إلي الأحسن.

ثانيًا: الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئات العالمية:

١- أوجه التشابه:

تتشابه كل من فنلندا ومصر في توقيع شراكات وتبادلات علمية واتفاقيات تعاون رسمية للتعليم الدولي مع مجموعة من أبرز الدول المتقدمة في مجال تدويل التعليم العالي، مثل: ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا قد يرجع لتقدم تلك الدول في هذا المجال، حيث باتت كخبرات عالمية معاصرة تحتذى بها كثير من بلدان العالم، وهذا قد يرجع للعامل السياسي، والذي يتمثل في وجود إرادة سياسية تدعم تقوية العلاقات مع الكثير من دول العالم، والمشاركة في العديد من المنظمات والعصب والاتحادات الدولية.

٢- أوجه الاختلاف:

تختلف فنلندا عن مصر في محتوى وجوهر تلك الشراكات والتبادلات العلمية، فعلى سبيل المثال: انتهجت فنلندا نهجًا جديدًا للتعاون الأكاديمي الصناعي مع كل من ألمانيا وفرنسا في إطار مشروع سد الفجوات في المهارات في الصناعة الزرقاء من خلال تعزيز الكفاءة الراديكالية في الهندسة، فضلا عن تعاون مشترك بين الجامعات الفنلندية والروسية من حيث تطوير وتفعيل أنشطة التدويل بما في ذلك برامج الدرجات المزدوجة والإستفادة من مزايا عديدة يمتلكها البلدين، وهناك تعاون آخر بين فنلندا والصين في تحول التعليم العالي في أنظمة الإبتكار في مؤسسات التعليم العالي، كما يوجد تعاون آخر بين جامعة تامبيري في فنلندا وجامعة ياوندي ٢ في الكاميرون في مشروع مدته ثلاث سنوات والتي توجت لوضع برنامج ماجستير في إدارة التعليم العالي في الكاميرون في منطقة وسط إفريقيا، ومن ثم تختلف فنلندا عن مصر في أن معظم شراكات واتفاقيات فنلندا تتضمن أنشطة مزدوجة أي تم إعدادها وتخطيطها من الطرفين، لكن الشراكات والاتفاقيات المصرية تكون هويتها من قبل الدول الأخرى أي من قبل طرف واحد، وهذا قد يرجع للعامل التاريخي لفنلندا ففي عام ١٩٩٥ إنضمت للاتحاد الأوربي ثم انضمت إلي منطقة اليورو منذ إنشائها، وأضحت فنلندا في الصدارة دائمًا في المقارنات الدولية في الأداء الوطني، الأمر الذي يؤكد على وجود إرادة سياسية ذات عزيمة وإصرار وهوية وطنية واضحة.

ثالثًا : تدويل البحث العلمي:

١- أوجه التشابه:

تتشابه كل من فنلندا ومصر في أن تدويل البحث العلمي يقع تحت إشراف وزارة التعليم العالي، و بعض الهيئات التعليمية البحثية تحت تفويض وزارة التعليم العالي. كما تتشابه فنلندا مع مصر في بعض فوائد تدويل البحث العلمي مثل: تكوين مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في الخطط المستقبلية للبحث العلمي، وتعزيز نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية، وتدعيم التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات والهيئات العلمية بالخارج.

٢- أوجه الاختلاف:

تختلف فنلندا عن مصر فيما تقدمه جامعات العلوم التطبيقية الفنلندية من تعليم عملي يستجيب لاحتياجات الحياة العملية ، كما ينصب التركيز الرئيسي للبحث والتطوير والابتكار في جامعات العلوم التطبيقية على البحث والتطوير التطبيقي، كما تختلف فنلندا عن مصر في كم النشر العلمي الضخم، حيث تعد فنلندا واحدة من أكبر دول العالم التي تقوم بالنشر العلمي في مجال البحث العلمي متفوقة علي بريطانيا وألمانيا فضلا عن مستوي جودة بحوثها في العلوم الزراعية والطبية لتكون أعلي بكثير من المتوسط، فلقد ساهم تدويل البحث العلمي في فنلندا مؤخرا إلي زيادة حجم النشر الدولي في شتي المجالات وتعتبر المنشورات الدولية و يستحوذ مجال الهندسة والتكنولوجيا والطب والعلوم الصحية علي اعلي نسبة في فنلندا، فضلا عن زيادة البحوث في العلوم الإجتماعية والهندسة والعلوم الإنسانية، كما تختلف فنلندا عن مصر في حجم التمويل المخصص لتدويل البحث العلمي، وهذا قد يرجع للعامل الإقتصادي ، حيث النمو الإقتصادي الفنلندي، والذي يتمثل في توفير المبالغ المالية المطلوبة للبحث العلمي ليصل معدل الإنفاق علي البحث العلمي من إجمالي الدخل القومي في فنلندا إلي ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠٤، كما تمتلك فنلندا العديد من مصادر التمويل لتدويل البحث العلمي، كالتمويل المقدم من برنامج الإتحاد الأوروبي للمشاركين الفنلنديين، وتمويل البحوث التنافسية الدولية، والمنح، وتمويل المشاريع الدولية، والتعاون الدولي في البحث والتطوير الصناعي، وفي المقابل فإن البحث العلمي في مصر مازال يعاني من قصور في توافر البنية التحتية الحديثة مع نقص في مصادر التمويل، ومن الممكن تحديد المشكلات التي تواجه

البحث العلمي المصري إلي أربع فئات وهي : تحديات تتصل بالباحث مثل ضعف الإعداد العلمي للباحثين والأعباء التدريسية والضغوط الاجتماعية والأسرية ، وتحديات تتصل بالجامعات مثل قلة الحوافز ، وقلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، ومن ثم فإن البحث العلمي مازال يعاني صعوبات عديدة تعرقل جهود التدويل سواء في التعليم العالي أو البحث العلمي مثل ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وانحصار الجامعات في الحيز المحلي فقط، وقلة فرص الإبتعاث والإنفتاح علي الخارج، وضعف توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية في تطوير المعرفة، ولا توجد هناك خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي علي مستوي الجامعة والتي من شأنها إهتمام الباحثين إلي القضايا ذات الأولوية بالدراسة والبحث، وقلة النشر الإلكتروني وانخفاض جودة مخرجات التعليم الجامعي وعدم ملائمة مستوي الخريجين لسوق العمل.

رابعا - التدريس لمقررات اللغة الإنجليزية والدرجات المشتركة:

أوجه التشابه

تتشابه كل من فنلندا ومصر في السعي حول توفير مقررات دراسية باللغة الإنجليزية لجذب العديد من الطلاب الأجانب إلي مؤسسات التعليم العالي في كلا البلدين، حيث جمعت وزارة التعليم والثقافة الفنلندية بيانات من مؤسسات التعليم العالي الفنلندية للدورات التدريبية المقدمة باللغة الإنجليزية والإعتمادات المكتسبة في الدورات التي تدرس باللغة الإنجليزية ومؤسسات التعليم العالي بها للطلاب الدوليين وتبين أن هناك إرتفاعاً بشكل ملحوظ وبسرعة كبيرة إعتماداً علي تزايد أعداد الطلاب الوافدين والطلاب الدوليين، و وهذا الإرتفاع الملحوظ للطلاب الأجانب الذين يدرسون برامج باللغة الإنجليزية قد يرجع إلي حجم التمويل الذي تخصصه وزارة التعليم والثقافة الفنلندية للدراسة باللغة الإنجليزية ، ومجانية الدراسة للطلاب من دول الاتحاد الأوروبي حيث يشكل الطلاب الأوروبيين عددا كبيرا من هؤلاء الطلاب.

أوجه الاختلاف

وتختلف فنلندا عن مصر أن هناك إرتفاعاً بشكل ملحوظ وبسرعة كبيرة إعتماداً علي تزايد أعداد الطلاب الوافدين والطلاب الدوليين، و يوجد تقديرا قليلا إلي حد ما للدرجات المشتركة علي المستوي الوطني الفنلندي، أما في مصر فيشير الواقع أن اكتساب كفاءات في اللغة الثانية في مؤسسات التعليم العالي المصرية محدودة علي الرغم من تقديم بعض البرامج

باللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية في بعض الجامعات إلا أن غالبية تلك البرامج الأكاديمية التي تدرس باللغات الأجنبية لا تشكل جزءا من المناهج.

خامسا إنشاء فروع للجامعات المصرية والفنلندية بالخارج .

أوجه التشابه

تتشابه كل من فنلندا ومصر في سعيهم الدؤوب لإنشاء فروع أو معاهد العليا خارج الحدود ، فيوجد يوجد في فنلندا أربعة معاهد أكاديمية تقع في الخارج. هم المعهد الفنلندي في أثينا ، والمعهد الفنلندي في روما ، والمعهد الفنلندي في الشرق الأوسط ، والمعهد الفنلندي في اليابان تدار جميع هذه المعاهد من قبل مؤسسة أو صندوق مستقل غير ربحي. كما تدعم وزارة التعليم والثقافة أنشطة المعاهد والمؤسسة بتحويلات عامة. وكذلك تتيح المعاهد الأكاديمية للباحثين الفنلنديين وطلاب الدراسات العليا العمل في البلدان التي توجد بها هذه المعاهد وتساعد في تحسين المعرفة بالتاريخ ومجالات الثقافة المختلفة. كما تعمل مصر جاهدة للخروج من حيز الجامعات المصرية في الداخل إلي الانفتاح علي العالم الخارجي بإنشاء جامعات وكليات تقع خارج الحدود المصرية وتكون بمثابة نشر الثقافة العربية والإسلامية خارج مصر ، وتعد تلك الفروع للجامعات المصرية في الخارج انعكاس للتعليم العالي وجودته فهي تقع خارج مصر ولكن رئاستها من داخل مصر ، ويوجد خمس فروع للجامعات المصرية في الخارج ألا وهي: جامعة الأزهر، فرع نيلاي ، وتأسست في عام ٢٠١٤ ، ومقرها نيلاي بدولة ماليزيا ، وتضم كليات أصول الدين ، الشريعة ،واللغة العربية ، كما يوجد في ماليزيا أيضا فرعا آخر لجامعة الأزهر فرع ريمباو ومقرها ريمباو وتأسست في عام ٢٠١٣ ، وتضم كليات أصول الدين ،والشريعة ، واللغة العربية ،كما يوجد أيضا فرعا لجامعة الإسكندرية في مدينة انجامينا بدولة تشاد ، وتأسست في عام ٢٠١٤ ، وتضم كلية الزراعة والصيدلة والطب البيطري، فضلًا عن تواجد فرع جامعة الإسكندرية في مدينة تونج ، في جنوب السودان ، وتضم كليات التربية ، والزراعة ، والتمريض ، والطب البيطري. وكذلك يوجد فرعا لجامعة القاهرة في الخرطوم ، وتأسست في عام ١٩٥٥ ، وتضم كليات الآداب والعلوم والتجارة والحقوق .

أوجه الإختلاف

تختلف فنلندا عن مصر في عدد المعاهد الفنلندية الموجودة بالخارج، وكذلك نوعية المحتوي الدراسي التي تقدمه تلك المعاهد الفنلندية بالخارج، أما مصر فتختلف عن فنلندا في عدد فروع الجامعات الموجودة بالخارج إذ تتفوق مصر في عدد فروع الجامعات المصرية بالخارج، وكذلك تختلف مصر عن فنلندا في نوعية المحتوي الدراسي التي تقدمه تلك الجامعات ت المصرية وفروعها بالخارج .

سادسا - تدويل المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي الفنلندي والمصري :

أوجه التشابه

تتشابه فنلندا مع مصر في أن كلا البلدين لديهما الرغبة لتدويل المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي في كلا البلدين من خلال تضمين البعد الدولي والبين ثقافي ومتعدد الثقافات واحترام الآخر وتنمية حقوق الإنسان لدي الطلاب ، وكذلك أيضا تتشابه كلا الدولتين في كيفية الدراسة في الجامعات من خلال المحاضرات وغيرها من التعليمات الموجهة ، والتدريبات والأعمال المستقلة الأخرى والإمتحانات والندوات.

أوجه الإختلاف

تختلف فنلندا عن مصر في أنها تمتلك وتتبني استراتيجية فعالة ورؤية واضحة ومتكاملة من الدولة والحكومة ووزارة التربية والعلوم والثقافة الفنلندية لتضمين البعد الدولي والمتعدد الثقافات داخل المناهج الدراسية الفنلندية لجني ثمرة هذا التدويل داخل المجتمع الفنلندي ، أما في مصر فليست هناك استراتيجية ورؤية واضحة وعامة لتدويل المناهج الدراسية ، أو إسترتيجية دائمة طويلة المدي لا تتغير بتغير الأشخاص أو الحكومات المتعاقبة في مصر ، وكذلك أيضا لا يوجد دعما فنيا أو تخصيص ميزانية جيدة تتناسب والأرباح التي تأتي من تدويل المناهج الدراسية داخل مؤسسات التعليم العالي المصرية ، إلا أن هناك بعض الجامعات تعمل بشكل فردي لتدويل مناهجها ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة علميا ، كما أن هناك بعض الأمثلة في مصر في الجامعات الحكومية في جامعة المنصورة ما سمي ببرنامج المنصورة مانشستر Mansoura . Manchester. Programme في مجال الطب مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ طبقا للإتفاقية الموقعة مع جامعة مانشستر بقرار وزير التعليم العالي رقم ٢٢٩٣بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٨ ، ويعد البرنامج الوحيد علي المستوي الدولي

الذي تقوم جامعة خارج إنجلترا بتدريس مناهجه الدراسية تحت الإشراف والتدريب الإنجليزي والتدريس والتقويم المصري ، كما أنه يعد من افضل برامج التعليم الطبي علي المستويين المحلي والدولي حيث أنه قد اكتسب سمعة واسعة داخل مصر وخارجها وقد إلتحق بدراسته اكثر من ١٠٠٠ (الف) طالب أجنبي من ماليزيا والسعودية والكويت والبحرين وسوريا وفلسطين والجزائر والمملكة المتحدة وارتفع عدد الطلاب المصريين بشكل ملحوظ إلي أكثر من ١٥٠ طالب مسجلين في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ كما أكدت جامعة الإسكندرية اهتمامها بدعم التعاون الدولي وإنشاء الدرجات العلمية المشتركة والمزدوجة مع كبري الجامعات العالمية وخاصة الماليزية حيث عقدت ١٦ اتفاقية مع جامعاتها مثل مذكرة تفاهم مع جامعة إنسانية لمتابعة استكمال الدراسة لاستقبال طلاب الطي الماليزيين وبموجب هذ الاتفاق يدرس الطلاب ٣ سنوات بماليزيا ،٣ سنوات بجامعة الإسكندرية ويقوم بالتدريس أساتذة جامعة الإسكندرية وبنفس مناهج طب الإسكندرية ويمنح الطلاب شهادة مشتركة من الجامعتين.

أما جهود الجامعات الخاصة فكثيرة مثل جامعة الأهرام الكندية والتي تطور مناهجها بالتعاون مع رابطة الجامعات الكندية بالإضافة إلي أكبر أربع جامعات في كندا ، كما أنها تمنح طلابها بكلية الصيدلة شهادة تخرج تؤهلهم للإلتحاق بالدراسات العليا دوليا ، كما تتمتع كلية إدارة الأعمال باتفاقية مع واحدة من أكبر عشر جامعات في الإدارة بكندا وتمنح درجتي البكالوريوس والماجيستير في إدارة الأعمال .

كما عقدت جامعة ٦ أكتوبر عدد من إتفاقيات مع جامعات أوروبية وأسيوية وكندية وأمريكية لتطوير المناهج ومنح الدرجات المشتركة وفقا للمعايير الدولية.

المحور الخامس

وفيه يتم طرح عدد من الإقتراحات الإجرائية وهي كالتالي:

ويمكن بلورة الإجراءات المقترحة في المحاور التالية:

١- الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي، ويمكن تحقيقها من خلال الإجراءات التالية:

١/١- إنشاء عمادة في كل جامعة باسم " عمادة تدويل التعليم العالي "، ترتبط بها وحدات إدارية وتنظيمية تتسم بالدولية، تتولى مهام رسم استراتيجية التدويل المناسبة للجامعة وكل ما يلزم الحراك الدولي لطلاب التعليم العالي.

١/٢- التوسع في مجالات متنوعة في جامعات العلوم التطبيقية للطلاب الوافدين، فلقد ثبت أن التنوع في مجالات الدراسة له أهمية كبري في اجتذاب العديد من الطلاب في

مجالات الهندسة، والصيدلة، والطب البيطري والمسرح ، وعلم النفس ، والرياضة ، والقانون.

١/٣- تيسير الإجراءات اللازمة للحصول على الدورات التدريبية المقدمة باللغة الإنجليزية والإعتمادات المكتسبة في الدورات التي تدرس باللغة الإنجليزية.

١/٤- تطوير الأنشطة المتعلقة بإستقطاب الطلاب الدوليين من خلال إنشاء مكاتب للخدمات الطلابية الدولية في جميع مؤسسات التعليم العالي مثل التوجهات للطلاب الواردين ، والخدمات الاستشارية اليومية لبرامج العائلة المضيفة لبناء شبكاتها العالمية ، وتحسين مهاراتهم المهنية من خلال ما يطلق عليها " مكاتب العلاقات الدولية "، فهي المسئولة عن المشاركة في المؤتمرات الدولية للتعليم العالي.

١/٥- تقديم إعلام جيد للطلاب الدوليين يوفر معلومات حول فرص الدراسة في مصر من خلال طبع ونشر كتيب سنويا باسم الدراسة في مصر، يتضمن العديد من برامج الدراسة الدولية باللغة الإنجليزية في مؤسسات التعليم العالي المصرية.

١/٦- الإشتراك في كثير من المؤتمرات الدولية مثل المؤتمرات السنوية لناسا والرابطة الأوروبية للتعليم العالي لإعلام المربيين الدوليين والأكاديميين في الدول الأخرى حول فرص الدراسة في مصر.

٢-الشراكات والتبادلات العلمية مع الهيئات العالمية:

ويمكن تحقيقها من خلال الإجراءات التالية:

٢/١- توقيع إتفاقيات تعاون رسمية للتعليم الدولي مع جميع بلدان الشمال الأوروبي وألمانيا وبريطانيا وأيرلندا وهولندا والنمسا والصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسات التعليم العالي.

٢/٢- إدراج مفاهيم التربية الدولية في مدارسها ومناهجها ومؤسسات التعليم العالي للتأكيد علي التعاون بين الشعوب من أجل التعايش السلمي والتربية علي حقوق الإنسان والمساواة وتعلم اللغات الأجنبية وتعزيز التربية من أجل السلام والأمن والتأكيد علي القيم والممارسات من أجل تعزيز السلام وتنمية ثقافة بناء السلام.

٢/٣- تكثيف الإتصالات الدولية وتبادل المعلومات العلمية، والذي يعد جزءًا لا يتجزأ من أنشطة مؤسسات التعليم العالي، حيث تعد الاتصالات المباشرة والزيارات والمشاركة في

مشاريع البحث الدولية التي تنظمها المجتمعات العلمية والمجموعات البحثية والعلماء الأفراد أكثر شيوعًا من التبادلات القائمة على الاتفاقات الدولية.

٢/٤- إنتهاج نهج جديد للتعاون الأكاديمي الصناعي بين الدول المتقدمة صناعيًا وريادًيا مثل ألمانيا، في إطار مشروع سد الفجوات في المهارات اللازمة في مجال الصناعة الزرقاء من خلال تعزيز الكفاءة الراديكالية في الهندسة والتدريب المهني.

٢/٥- بناء إستراتيجية لتحقيق تنمية مهنية دولية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، تدعم الإستمرار في برامج الإبتعاث الخارجي، وتقدم برامج تنمية مهنية تمكنهم من إتقان اللغة الإنجليزية، وصقل مهاراتهم في الاتصال والتواصل في بيئة تعليمية تتسم بالتنوع الدولي والتعددية الثقافية.

٣- تدويل البحث العلمي ،

ويمكن تحقيقها من خلال الإجراءات التالية:

٣/١- إقامة مسابقات للبحوث التطبيقية والتطوير والإبتكار والأنشطة الفنية التي تخدم التعليم وتدعم الحياة العملية والتنمية الإقليمية ، فضلاً عن تجديد الهيكل الصناعي للمنطقة. فضلاً عن أن جامعات العلوم التطبيقية تعد كيانات قانونية مستقلة وتتخذ قرارات مستقلة بشأن المسائل المتعلقة بإدارتها الداخلية.

٣/٢- إنشاء مكتبة وطنية تقدم خدماتها للبحث في المكتبات والمكتبات العامة والمكتبات الأخرى كما تقوم بحيازة المواد المنقولة من مكتبات محلية ودولية وتخزينها.

٣/٣- تشكيل مجالس ولجان إستشارية بالجامعات ومراكز البحوث ، تعمل على نطاق واسع لتطوير ثقافة تدويل البحث العلمي تتوافق مع الممارسات العلمية الجيدة وأخلاقيات البحث.

٣/٤- تيسير إجراءات النشر الدولي، وتشجيع الباحثين للنشر في المجلات العلمية الدولية ذات السمعة والمعدلات العالية، وتدعيم سياسة الأبحاث المشتركة ، وتوفير الإعتمادات المالية المطلوبة .

٣/٥- عمل الشبكات العلمية والتبادل العلمي، حيث توفر الحكومة المصرية المبالغ المالية للجامعات لتعزيز التعاون الدولي في البحوث.

٣/٦- تدعيم وتعزيز زيارات العلماء والباحثين للدول المتقدمة في مجال تدويل البحث العلمي والإستفادة من تلك الخبرات العالمية المعاصرة كالخبرة الفنلندية في تدويل البحث العلمي.

٣/٧- الاهتمام المبكر بالبحث العلمي، من خلال إعداد برامج المعلمين وتشجيع المعلمين علي الاهتمام وإعداد البحوث العلمية حول التدريس والنظريات التربوية الحديثة ومنهجيات البحث والمشاركة في برامج الإعداد، فضلاً عن تصميم المناهج الدراسية للمعلمين علي أساس التفكير العلمي لمناهج البحث التربوي، كذلك يتم تعليم الطلبة الفنلنديين المهارات اللازمة لتصحيح البحوث وتقديمها حول الجوانب العلمية أو النظرية للتعليم ، ويعد التدريب العملي في المدارس جزءاً مهما من المنهج الدراسي القائم علي البحث والنظرية.

٣/٨- تصميم وتنفيذ برامج التسويق الدولي للجامعات، ومشاركة الجامعات في الملتقيات والمؤتمرات والمعارض العالمية.

٣/٩- إعداد مشروع وطني لتطوير مناهج التعليم الجامعي، بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية المعاصرة، وما يساعد على إضفاء البعد الدولي على المناهج والمقررات الدراسية لرفع كفاءة مخرجات التعليم وتأهيلها لسوق عمل يتسم بالعالمية.

٣/١٠- إعادة هيكلة التخصصات النظرية في الجامعات المصرية، بما يجعلها أكثر قابلية لإضفاء البعد الدولي على أهدافها، وخططها، ومناهجها، ومقرراتها.

٤-التدريس لمقررات اللغة الانجليزية بالتعليم العالي المصري .

ويمكن تنمية دراسة اللغة الانجليزية من خلال الآتي :

٤/١- تفعيل دراسة اللغة الإنجليزية بشكل أساسي داخل مناهج التعليم العالي المصري بطريقة فعالة وممتعة وجذابة .

٤/٢- التوسع في إنشاء المعامل ومراكز تعلم اللغة الإنجليزية داخل أروقة الجامعات المصرية لإستيعاب الطلاب وتنمية مهاراتهم لممارسة اللغة الإنجليزية بشكل أكثر فاعلية .

٤/٣- توفير معامل اللغة الحديثة اللازمة لدراسة اللغة وتوفير أمهر المدربين في اللغة الإنجليزية .

٤/٤ – دمج اللغة الإنجليزية ومفرداتها داخل أنشطة الجامعة من برامج تعليمية أو تدريبية أو ترفيهية .

٤/٥ – زيادة التمويل الخاص بتعلم اللغات داخل الجامعة .

٤/٦ – إبتعاث المتفوقين من طلاب التعليم العالي المصري الي الخارج لدول ناطقة بالإنجليزية لممارسة اللغة بشكل عملي.

٤/٧ – التوسع في المنح لتشمل منحا لتعلم اللغة داخل البلاد الأصلية التي تتحدث اللغة الانجليزية وامكانية مد إقامتهم داخل تلك البلاد .

٦- إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج

وهناك ضرورة ملحة للخروج بالجامعات المصرية من الحيز المحلي إلي الإنطلاق إلي العالمية ويمكن التوسع في إنشاء فروع للجامعات المصرية بالخارج من خلال الاتي:

٥/١- إنشاء إدارة في وزارة الخارجية تهتم بتحديد الدول المهتمة بالتعليم الجامعي المصري وكذلك نوعيته والتعاون معها بشكل فعلي لإنشاء بعض الكليات المطلوبة هناك .

٥/٢- يمكن التوسع في المنح المخصصة لهذه الدول لهؤلاء الطلبة المتفوقين داخل بلادهم للدراسة مجانا في هذه الجامعات .

٥/٣- توفير الدعم السياسي والمالي والإعلامي لهذه الجامعات وتسليط الضوء عليها وتسويقها عالميا وإقليميا .

٥/٤- إعطاء الفرصة للقطاع الخاص ورجال الاعمال في تلك البلاد للمشاركة لايجاد موارد لتمويل تلك الجامعات .

٧- تدويل المناهج الدراسية ببالجامعات المصرية .

ويمكن تدويل المناهج الدراسية بالجامعات المصرية من خلال بعض الإجراءات وهي كالأتي :

٦/١ – العمل علي نشر الوعي داخل المنظومة الجامعية بأهمية التدويل .

٦/٢- تحديد ومراجعة داخلية لما هو قائم بالفعل من جهود التدويل .

٦/٣- العمل علي بلورة وأهمية نتائج التعلم الدولية .

٦/٤- الوقوف علي الفرص المتاحة لعملية التدويل وإستغلالها الإستغلال الأمثل وتطويرها .

٦/٥-وضع خطة جيدة وفعالة للتحول تدريجيا من المناهج المحلية الي مناهج ذات طابع دولي .

٦/٦- العمل علي تفعيل قيمة المنهج الدولي في نتائج التعلم للطلاب .

٦/٧- العمل علي التوسع في برامج التطوير المهني .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

[1])-Välimaa, J., Hoffman, D. (2008) : Knowledge society discourse and higher education.High Educ Vol.(56) 265–285 ,p265 Retrieved from https://doi.org/10.1007/s10734-008-9123-7 Accessed on 12/3/ 2022

[٢]) مصطفي أحمد أمين (٢٠١٨) : التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة ، كلية التربية، جامعة دمنهور ، عدد (١٩) سبتمبر ٢٠١٨ ،ص ١٢.

[3]) Weimer, Leasa et Al. (2019). Internationalization at Home in Finnish Higher Education Institutions and Research Institutes, Ministry of Education and Culture, Publications of the Ministry of Education and Culture, Finland.pp21-22.

[4]) Haukijärvi, Ilkka (2016). Strategizing Digitalization in a Finnish Higher Education Institution: Towards a Thorough Strategic Transformation" Tampere University Press2016- pp,107-108, Retrieved from https://trepo.tuni.fi/handle/10024/99877 Accessed on 12/3/ 2022

[٥]) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : "الدراسه في مصر" متاحه علي الموقع الالكتروني.
http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/StudyInEgypt.aspx تم التصفح بتاريخ ١٠-١٢ -٢٠٢١

[٦]) المرجع السابق .

[٧]) عبد اللطيف صويف (٢٠١٢) : التفاوت الرقمي وبناء مجتمع المعرفي العربي . التحديات وثقافة المواجهة ، المؤتمر الثالث والعشرون للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية بعنوان "الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية ، في الفترة من ١٨-٢٠نوفمبر ، الجزء الثالث .

[٨]) عمر احمد همشري (٢٠١٢): الثقافة الالكترونية بوابة مجتمع المعرفة ، المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية بعنوان " الحكومة والمجتمع المتكامل في بناء المجتمعات المعرفية ؟، في الفترة من ١٨-٢٠ نوفمبر ، الجزء الثالث ، ص ١٦٢.

[٩]) عبدالتواب عبدالله عبدالتواب واخرون (٢٠١٢) : الجامعة ودورها التنموي في مجتمع المعرفة ، المجلة العلمية لكلية التربية ، جامعة اسيوط ، العدد الثاني ، المجلد ٣١ فبراير ، ص ص ٤٢٥-٤٢٦.

[١٠]) سمير عبدالحميد القطب (٢٠١١) : تحديات نمط التعليم الجامعي التقليدي وغرص الانطلاق في عصر المعرفة ، "مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر " ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، في الفترة من ١٣ –١٤ يوليوص ص ٣٢٤–٣٢٥.

[١١]) مصطفي احمد امين (٢٠١٨) : التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة ، كلية التربية ، جامعة دمنهور ، عدد (١٩) سبتمبر ٢٠١٨ ، ص ١.

[١٢]) نبيل سعد خليل (٢٠١٥). التربية المقارنة – الاصول المنهجية ونظم التعليم الالزامي ، ط (١) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ص ٩٧–٩٨.

[13]) Maye, Terry & Others (2009). Transforming Higher Education Through Technology-Enhanced Learning , The Higher Education Academ y, York Science Park, Heslington , December.p 11

[١٤]) مصطفي احمد امين (٢٠١٨): التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص ٤٥

[15]) Childress, L.K .(2010). The twenty-first century university, Developing faculty Engagement, Better Lang Publishing, Inc., New York, U.S.A.p7.

[١٦]) ناجي عبدالوهاب هلال ، علي عبد الرءوف نصار (٢٠١٢) . تدويل التعليم المصري على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية " ، مجلة مستقبل التربية العربية ، مجلد (١٩) ، عدد (٧٧) ، ص١٩٥.

[١٧]) أماني السيد غبور (٢٠١٨) : تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية ، عدد (٤) الجزء (١)

[١٨]) نجلاء احمد محمد شاهين(٢٠١٦): تطوير التعليم العالي المصري في ضوء متطلبات تدويل التعليم العالي، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها .

[19]) Leasa Weimer (2020) . internationalization at Home in Finnish HEISE, Retrived from https://www.handbookinternationalisation.com/media/02818d033e0d8e74995aed9e16e1bb8970060360/9bou1a/pdf_5e8202cbe82dd.pdf, Accessed on 12/3/ 2022

[20]) Palmer ,J.D.&Cho,Y.H.(2012).SouthKorea.higher.education.internationalization

Policies: perceptions.and.experiences, Asia Pacific Education Review, Vol. (13), Issue 3, Sep

[٢١]) محمد عبدالله الفقي(٢٠١٧): تدويل التعليم العالي :مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي(٢٠٣٠)، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية، عدد (٤)، جزء (٣) ، ص٩٣

[٢٢]) عنتر محمد احمد عبدالعال (٢٠١٨) . تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ، المجلة العلمية لكلية التربية ، جامعة اسيوط مجلد (٣٤) ، عدد(١٢) ديسمبر ، ص٤٦ .

[23]) -Hans de Wit, Fiona Hunter,Laura1 Howard & Eva Egron-Polak(2015) : Internationalization of Higher Education , Policy Department B: Structural and Cohesion Policies , European Parliament , Brussels, p.4. Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2015/540370/IPOL_STU(2015)540370_EN.

[24]) -Ibid ,p 4

[٢٥]) رقية دربالة (٢٠١٩). التعليم الدولي في فنلندا مقالات منصة القارئ العربي ١٤ اغسطس Retrieved from https://www.mklat.com/international-education-in-finland/

[٢٦]) المرجع السابق .

[27])-Schneider-Störmann L., Röhr T., Jaskari R., Holopainen T., Reunanen T. (2020) Enhanced Higher Education - Industry Cooperation Improving Work Capabilities of Sales Engineering Graduates. In: Kantola J., Nazir S. (eds) Advances in Human Factors, Business Management and Leadership. AHFE 2019. Advances in Intelligent Systems and Computing, vol (961). Springer Cham , p17 Retrieved from . https://doi.org/10.1007/978-3-030-20154-8_1

[28]) Hans de Wit, Fiona Hunter,Laura1 Howard & Eva Egron-Polak(2015). Internationalization of Higher Education , Policy Department B: Structural and Cohesion Policies , European Parliament, p93,opcit

[29]) Ministry of Education and Culture, Korkeakoulu- ja tiedepolitiikan osasto, Strategisen ohjauksen vastuualue (STO) Retrieved fromhttps://minedu.fi/en/heis-and-science-agencies

[30]) Paavo-Petri Ahonen and Others (2009) .Internationalization of Finnish scientific research ,Acadamy OF Finland in Boief ,Edit prima , p22 Retrieved from https://www.aka.fi/publications ,Accessed on 5/3/2022

[31]) Robson, S., Almeida, J. & Schartner, A. (2018). Internationalization at home: time for review and development, European Journal of Higher Education, VOL(8), N(1), PP19-35, Retrieved from

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/21568235.2017.1376697?journalCode=rehe20

[32]) Ibid

[٣٣]) سيد سيد عبد السميع عمارة : (دراسة تحليلية إحصائية ونظرية متكاملة عن الإدارة المركزية للبعثات خلال الفترة من ٢٠٠٢ / ٢٠٠٨ ، والإدارة العامة للبحوث الثقافية)، وزارة التعليم العالي ، ص ١٠.

[٣٤]) وزارة التعليم العالي(٢٠١٧) : تطور اعداد المبعوثين من الباحثين المصريين من الجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة خلال السنوات الخمس الاخيرة(٢٠١٠/٢٠١٥).

[35]) UNESCO (2011): Globl Education Digest 2011.UIS Montreal, Canada, Retrieved from: http/: WWW.uis .unesco.org/ library / documents/ global – education –digest – 2011 – eu – pdf

[٣٦]) محمد عبدالله الفقي (٢٠١٧) : تدويل التعليم العالي : مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي (٢٠٣٠)، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

[٣٧]) هبة زين (٢٠٢٠) : التعليم العالي في مصر بين الواقع والمامول – المرصد المصري نشر يتاريخ ١٩ اكتوبر ٢٠٢٠ ، متاح علي الموقع الالكتروني https://marsad.ecsstudies.com/42738/ ، تم التصفح ٢٠٢١/٢/٥

[٣٨]) وزارة التعليم العالي ٢٠٢٠ : " تقرير حول انجازات التعليم العالي في ٢٠٢٠"، متاح علي الموقع الالكتروني متاح علي الموقع الالكتروني–http://portal.mohesr.gov.eg/ar eg/Pages/high–education–acheivement1.aspx ، بتاريخ ٢٠٢٢/١/٤

[٣٩]) المرجع السابق .

[٤٠]) التعليم العالي في مصر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ٢٠١٠ ، مرجع سابق، ١٦٩

[41]) Tankosic , J. and Caric.M. (2009) . Developing Conceptual Framework on (Internationalization and Role of University Networks. (Proceeding of the conference on higher education and research). Solvinia ,25-26 sep. , p3

[٤٢]) التعليم العالي في مصر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص٢٠٥

[٤٣]) جامعة الأزهر تفتح الحرم الجامعي المؤقت بماليزيا ، برناما بالعربية ،بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٣ ، تاريخ الوصول ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ ، نسخة محفوظة علي موقع واي باك مشين متاح علي الموقع الالكتروني

https://web.archive.org/web/20151119183809/http://www.bernama.com/arabic/v2/news_list2_details.php?id=41912JL تم التصفح بتاريخ ١/٣/٢٠٢٢

[٤٤]) وزارة التعليم العالي ٢٠٢٠ : " تقرير حول انجازات التعليم العالي في ٢٠٢٠"، مرجع سابق

[٤٥]) برنامج المنصورة–مانشستر للتعليم الطبي، موصفات البرنامج، متاح على الموقع:
http://manchester.mans.edu.eg/arabic/about.htm تم التصفح بتاريخ ١/١٠/٢٠٢١

[٤٦]) جامعة ألاهرام الكندية، عن الجامعة، متاح على الموقع:
http://www.acu.edu.eg/index.php?option=com_innerContent&id=6Itemid=3&lang=ar ، تم التصفح بتاريخ ١/١٠/٢٠٢١

[٤٧]) جامعة ٦ أكتوبر، التعاون الدولي والمحلي والفعاليات الثقافية، متاح على الموقع:
http://www.o6u.edu.eg/Services.aspx?FactId=189&id=686 ، تم التصفح بتاريخ ١/١٠/٢٠٢١